السلطة والتوازن في لبنان

ان الوصول الى دراسة مفهومي **السلطة والتوازن في لبنان ، تعني الوصول الى المستوى السياسي اللبناني في سبيل تقديم تحليل اولي له .**

قسمنا هذه الدراسة الى اربعة محاور : **الملكية ، التوزيع ، الطائفة والشرائح الطبقية ، ودائرية الصراع الطائفي .**

١ ــ الملكية

« في كل مرحلة تاريخية ، تتطور الملكية بشكل مختلف وضمن جملة علاقات اجتماعية مختلفة كليا . هكذا **فان تحديد الملكية البورجوازية ، ليست سوى عرض لجميع العلاقات الاجتماعية التي للانتاج البورجوازي .** ان محاولة اعطاء تحديد للملكية ،كعلاقة مستقلة او كمقولة موضوعة على حدة ، او كفكرة ازلية مجردة ، لا يمكن ان يكون الا وهما ميتافيزيقيا (١) » .

الملكية ، هي اذن محصلة علاقات اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة . لذلك تصبح دراسة شكل ووظيفة الملكية في الاقتصاد اللبناني الوسيط ، مفتاحا لدراسة جملة العلاقات الاجتماعية داخله .

أ ــ الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط

تقوم الوساطة ، كما راينا في القسم السابق ، على العمالة

الاقتصادية ، اي انها وساطة ترتبط بالرأسمال في المركز ، وتلعب دور عميل اقتصادي مباشر له . وهذا ينعكس بدوره على مفهوم **الدولة . فالدولة هي الاطار الحقوقي – السياسي لتنظيم عملية العمالة هذه ، واعطائها طابعا شرعيا حقوقيا .**

من اجل الوصول الى كشف علاقات الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط سوف نقوم بمقارنتها بالملكية في نمط الانتاج الرأسمالي ، لنكتشف الفروق والعلاقات .

١ – الملكية في نمط الانتاج الرأسمالي

أ – تملك فعلي لوسائل الانتاج .

ب – كون العلاقة بين موضوع العمل واداة العمل هي الاساس في علاقة التملك ، **يلعب الرأسمال دورا متحكما بالانتاج ، وليس فقط كاقتطاع لفائض القيمة .**

ج – شكلا الملكية

١ – اقتصادية ، ملكية وسائل الانتاج ، او استهلاك وسائل الانتاج بشكل منتج .

٢ – سياسة حقوقية ، تعمم الملكية من ملكية طبقة لوسائل الانتاج الى ملكية الافراد للاشياء عامة . كما تعمم علاقة تبادل قوة العمل بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية الى عقد اجارة يقوم بين فرد وفرد . من هنا تصبح الاجارة مستقلة عن العمل المنتج لفضل القيمة اذ تشمل العمل غير المنتج (الخدمات) .

د – تقوم الدولة الرأسمالية بتوحيد الطبقة البورجوازية تجاه بقية

الطبقات المفتتة الى عمـلاء انتاج كـأفراد احرار . وتقيـم ديمقراطية الطبقة الواحدة . اي « دولة شعبية لطبقة » .

٢ ــ الملكية في النمط الوسيط

أ ــ ليس هناك علاقات انتاج تقنية اقتصادية ، بمعنى عدم وجـود انتاج وتملك فائض قيمة داخلي ، بل تقاسم للريع مع المركز .

ب ــ ليست الملكية ملكية اقتصادية ، بمعنى ملكية وسائل الانتاج . بل هي احتكار سياسي يشكل قاعدة تقاسم الريوع مع المركز .

ج ــ لا وجود لتقسيم تقني . فهناك ضرب لقوى الانتاج ، اي لقاعدة علاقات التملك الفعلية واستبدالها بعمـلاء احرار للتبادل ، ملكيتهم الفردية هي ملكية حقوقية . **اي هناك استبدال للانتاج بالرواج .**

د ــ يتوحد الافراد في غياب علاقات الانتـاج (تقسيم العمـل) على اساس **علاقات القرابة** التي تضطلع بوظيفة علاقات التوزيع كعلاقات سياسية بشكل مباشر .

هـ ــ تصبح الدولة نقطة تـوازن التجمعات القائمـة على القرابـة (الطوائف) **ويقوم هذا التوازن بالغلبة وليس بالهيمنة .**

تشير هذه المقارنة ، الى عناصر النمط الوسيط بأسرها . فالملكية السياسية ــ الحقوقية هي مجموعة علاقات داخلية وخارجية ، يقوم عليها هذا النمط الذي يعطي شرعية لوجود الكيان .

قبل الدخول في تحليل هذه العناصر ، تستوقفنا ظاهرة انتقال شكل الملكية في جبل لبنان . هذا الانتقال الذي افرز صراعات اجتماعية

متعددة الجوانب ، ودخول مباشر للدول الاستعمارية (فرنسا اساسا) في هذا الصراع . والذي على قاعدة اتجاهه التاريخي العام يقف النمط الوسيط .

ب ــ المرحلة الانتقالية في جبل لبنان

لن نقوم بدراسة تاريخية لاحدى اعقد مراحل تاريخ جبل لبنان ، بل سنقف فقط عند العناصر الاساسية التي تحدد مرحلة الانتقال لنكشف علاقاتها . فنحن في دراستنا ، لا نقوم بدراسة تحقيبية . نعود الى هذه المرحلة ، لكي نكشف عناصر الملكية كما حددناها في النقطة السابقة .

حين نتحدث عن انتقال ، فان هذا يعني انتقالا من شكل ملكية الى شكل آخر . فالملكية التي سادت الجبل في القرن الثامن عشر ، كانت الملكية العثمانية التي منها جرى الانتقال الى ملكية جديدة . فما هي عناصر هذه الملكية :

ملكية الدولة واشكالها الفعلية

تتحدد الملكية العثمانية ، من خلال اوالية سحب ريع الاراضي الزراعية التي يقوم الفلاحون بزراعتها . **فالملكية من حيث المبدا هي ملكية الدولة ، اي ملكية السلطان التي يقطعها لولاته وللامراء ولقادة الجيش ويستخرج الريع منها .** لكن هذا التحديد هو تحديد عائم ، لان سحب الريوع يخضع لمراتبية هي التعبير عن التوازنات العامة في السلطنة في علاقاتها بتوازنات الجبل .

ان هذه المراتبية : السلطان ، الوالي ، الامير ، المقاطعجي ... هي تعبيرات عن توازنات العصبيات المتنازعة على سحب الريع .

والملكية هي بهذا المعنى ، لحظة توازن هذه العصبيات . لذلك في فترات صراعات العصبيات ، اي انهيار توازناتها ، يعاد توزيع الملكية ، على حجم التوازن الجديد الذي ينتج عن الصراع . **هكذا تصبح المراتبية لحظة توازن للملكية الخراجية ، تقوم على الغلبة .** اذ لا تستطيع العصبيات تصفية بعضها ، بل تتحالف ضد بعضها من اجل اعادة تشكيل التوازن .

« لان الاجتماع والعصبية بمثابة **المزاج للمتكون والمزاج في المتكون** لا يصلح اذا تكافأت العناصر ، **فلا بد من غلبة احدها والا لا يتم التكون .** فهذا هو سر اشتراط الغلب في العصبية . ومن تعيين استمرار الرئاسة في النصاب المخصوص كما قررناه (٢) » .

تقوم هذه الملكية على العصبية ، اي على نظام القرابة ، بوصفه اعادة انتاج النسل واعادة انتاج لعلاقات الانتاج . لكن هذه العصبية هي مزاج ، اي تتكون من اكثر من عنصر واحد . اذا اخذنا نظام القرابة في الجبل قبل الانتقال ، اي في القرن الثامن عشر ، فاننا نلاحظ ثلاثة مستويات :

١ ــ **العشيرة :** القائمة على علاقات **الحسب .**

٢ ــ **العائلة :** القائمة على علاقات الزواج والحسب المزدوج (الاب ، والام) .

بين هذين المستويين ، كان المستوى الاول هو الغالب . **فالعشيرة عبر تحالفاتها كانت تشكل قاعدة الملكية القائمة على المراتبية والتوازن .**

٣ — **الطائفة** : هناك مستوى ثالث : **الطائفة . الذي كان يضبط المستويين الاولين ضمن ايديولوجية الاقلية الدينية المعرضة للاضطهاد ، وضمن وضع حدود لعلاقات الزواج .** دون ان يستطيع الهيمنة على المستويين الاولين ، لان علاقات الانتاج كانت تحدد بمراتبية وتوازن يضبطان بالدولة بوصفها المالك الاسمي للارض ، وبالعشيرة بوصفها قاعدة المراتبية والتوازن التي يقوم عليها سحب الريع .

الانتقال : الطائفة شكل جديد

لقد كانت مؤشرات انهيار السلطنة العثمانية امام الهجمة الاستعمارية الغربية تتلخص في الجبل بعاملين رئيسيين :

١ — دخول الزراعة الآحادية (التوت — الحرير) المرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية العالمية . **وما يستتبع ذلك من ضرب اسس الملكية القديمة وربطها بالتجارة والكوميسيون .**

٢ — توسع بيروت بوصفها مرفأ عملية التصدير والاستيراد .

استتبع هذا التطور بداية انهيار علاقات الملكية القديمة قانونيا — خط شريف كلخانة — وسياسيا بدخول عوامل مساعدة على رسملة الجبل (محمد علي ، ضرب الامير بشير للتوازن المقاطعجي) . وبداية انهيار شكل المراتبية القديمة ، الذي تحل مكانه الوحدة الطائفية . **فأتت النعرة الدينية في لحظة انهيار الانتاج وبروز الشكل الجديد للملكية لتلعب دور قاعدة العلاقات الاجتماعية .**

على اساس هذه الوجهة العامة ، نقرأ ثورة الفلاحين ١٨٥٨

بوصفها التعبير السياسي لمرحلة الانتقال . ونقرأ حرب ١٨٦٠ الاهلية الطائفية ، التي انتهت بتكريس نمط علاقات جديدة من جهة ، **وبتكريس الطائفة المارونية كنعرة غالبة على الجبل بالتحالف مع الجيش الفرنسي الذي اتى غازيا .**

هكذا تتوحد الطائفتان الرئيسيتان في الجبل : الموارنة على قاعدة الملكية الجديدة التي فتتت العشيرة لذلك كان التنظيم العسكري الماروني غير موحد . والدروز على قاعدة الملكية القديمة لرد التغيرات الرأسمالية القادمة الى الجبل . لذلك لم يوظف النصر العسكري الدرزي ، وتحولت الهزيمة المارونية الى انتصار فعلي كرس بالمتصرفية وبعد ذلك بدولة لبنان الكبير (٣) .

ان المستويات الثلاثة التي درسناها في القرن الثامن عشر ، تبقى في مرحلة الانتقال ، لكن مزاجها يصبح مختلفا . تصبح الطائفة هي التي تحكم هذه المستويات بوصفها قاعدة القرابة القائمة على التوزيع والتجارة . **وتصبح العائلة قاعدة الطائفة بوصفها شكلا اجتماعيا يلائم الملكية الفردية الجديدة . اما العشيرة ، شكل التحالف العصبي القديم فتبدأ عملية انهيارها .**

ان هذا الانقلاب ، في اولوية المستوى الذي يحكم المستويات الاخرى ، هو في الواقع التعبير العيني عن انتقال شكل الملكية في الجبل . فالملكية القائمة على الوساطة ، هي ملكية تستعير الشكل البورجوازي ــ ملكية فردية ــ من جهة . وهي ملكية حقوقية جرى تكريسها النهائي بانهيار زراعة التوت في الجبل في اوائل القرن من جهة ثانية . هكذا لا تضبط الملكية الحقوقية الا بالنعرة التي تحل محل العشيرة . لان العشيرة فقدت نقطة ارتكازها الانتاجية ، وبدأت

عملية انهيارها كشكل للعصبية .

تبدو هذه الترسيمة التي نقترحها لعلاقات المستويات الثلاثة بحاجة الى محاكمة داخلية . اي الى قراءة علاقاتها وربطها بالدولة . بوصفها كانت المالك الاساسي للارض .

ا ــ ان علاقة العشيرة ــ العائلة هي علاقة تناقضيـــة . فالعائلــة بوصفها شكلا للعلاقات الاجتماعية تقوم على الحسب المزدوج ، هي في تناقض داخل وحدة مع العشيرة . لذلك تقوم الصراعات داخل العصبيات ، وتتشكل التحالفات الجديدة .

ب ــ غير ان هذه الوحدة التناقضية ، تلعب دور علاقة انتاج . وهي حين تحكم بالعشيرة ، فان هذا يعود الى شكل الملكية المرتبطة بالغلبة وبالدولة .

ج ــ في مرحلة الانتقال ، اصبحت العشيرة شكلا غير ملائم لنمط جديد قاعدته التجارة والخدمات والملكية الفردية ، فبدأ انهيار العشيرة داخل وحدتها التناقضية مع العائلة .

د ــ **هنا تبرز الطائفة . فالطائفة لا تحل فقط مكان العشيرة . انهـا تاتي في ظروف انهيار الدولة العثمانية وتفسخها وتجزئتها . انها عنصر الوحدة الجديدة الذي يلائم شكل الملكية الجديدة : الملكية الفردية (العائلة)** . يضمها في وحدة ويفتتها في آن : يوحدها داخل التوزيع **فالطائفة هي قاعدة التوزيع** . ويفتتها الى وحدات صغيرة لا تأتلف الا داخل البنيان الطائفي .

الطائفة هي بهذا المعنى عنصر قرابة : الزواج الداخلي . وقاعدة توزيع في شرط التفسخ والتجزئة القادمين مع السيطرة الاستعمارية .

هكذا يأتي عامل الايديولوجيا الدينية ليشكل نعرة توحيد . اطـــارا يجمع العملاء الاقتصاديين داخل علاقة قرابة بعيدة « مناصرة » تضبط عملية توزيع الثروة .

٢ ـ التوزيع

في المجتمعات الرأسمالية ، يتحدد توزيع الدخل بتوزيع وسائل الانتاج . فتوزيع وسائل الانتاج هو الذي يحدد الانشطارات الطبقية ، اي القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها الصراع الطبقي .

اما في النمط اللبناني الوسيط ، فان توزيع الدخل يتبع قانونا مختلفا . اذ انه يقوم على المستوى المفهومي كنتيجة لمفهوم الملكية في هذا النمط . لن نستعيد الآن تحليل هذا المفهوم ، بـــل سنقوم باستخلاص نتائجه على المستوى السياسي الحقوقي من جهة ، وعلى مستوى الانشطارات الطبقية من جهة اخرى .

أ ـ الاحتكار

حين حددنا النمط الرأسمالي اللبناني بوصفه وسيطا ، اشرنا الى دور الدولة بوصفها منظما لهذه الوساطة . غير ان هذا التحليل الاولي يقوم على معادلة معقدة لها ثلاثة اطراف : الوساطة ـ السلطة ـ المركز . فكيف تتحدد علاقات هذه الاطراف .

الوساطة والمركز . الوساطة هي ملكية حقوقيـــة لامتيازات شركات واحتكارات انتاج وخبرات لها تاريخها في التطور الاقتصادي في لبنان . انها تقوم على شريحة بوجوازية تجارية ، استطاعت في فترة خلخلة الدولة العثمانية ، والهجمـــة الغربيـــة الراسماليـــة علـــى

المستعمرات ، ان تتشكل . **فلقد تكونت كشريحة طبقية في العلاقة المباشرة مع المركز ، بوصفها وسيطا اقتصاديا وعميلا مباشرا للبضائع الاجنبية .** لحظة التكون هذه ، لا تنفي وجود شرائح التجار في الساحل قبل الامتيازات وما استتبعها على المستوى الحقوقي — السياسي . **لكن هذه الامتيازات شكلت قفزة نوعية في هذه الشرائح ، وكونتها من جديد ، بوصفها شريحة طبقية تتعاطى الوساطة الاقتصادية مع المركز .** هنا نبدا بذور الاختلافات في المواقع بين البورجوازية المسيحية والبورجوازية السنية .

ان الشرعية الحقوقية الاساسية التي اخذتها هذه الشريحة الطبقية ، تاتي من المركز . اي من فرض قوانين الهيمنة بالعنف المباشر وغير المباشر . وعلى هذه القاعدة الاقتصادية تشكل الكيان .

الوساطة والسلطة : ان ما اطلقنا عليه تسمية **الشرعية الحقوقية** التي اخذتها الوساطة ، **هو تسمية غير مباشرة للاحتكار . فالوساطة هي احتكار للعمالة الاقتصادية ، يجري ضبطه وتنظيمه على المستوى السياسي في جهاز السلطة ، حيث يعطى طابعه الحقوقي .** فالكيان اللبناني هو الشكل الحقوقي الذي اخذه تنظيم الوساطة الاقتصادية داخل عملية التجزئة . **هكذا تصبح السلطة تنظيما للاحتكار واحتكارا في الوقت نفسه .**

فهي بوصفها تضبط عملية التملك الحقوقية ، تنظم الاحتكار وعملية توزيعه على العملاء الافراد من جهة ، وتصبح مكانا للتملك الحقوقي ومراكمة الثروة من جهة اخرى . انها الحلقة الوسيطة بين الوساطة بوصفها عملية اقتصادية تتبع قانون التراكم الاولي في المنظومة الراسمالية العالمية ، والوساطة بوصفها جزءا من عملية

سياسية : الوجود الامبريالي ، التجزئة ... من جهة اخرى .

ب ـ التوازن

يقود هذا التحديد الاولي لعلاقات الاطراف الثلاثة : الوساطة ، السلطة ، المركز ، في النمط اللبناني الوسيط الى تحديد مفهوم التوزيع في هذا النمط . **فالتوزيع لا يتحدد بتوزيع وسائل الانتاج . بل سيتحدد بالاحتكار بوصفه موقعا في السلطة .** فحين تكون السلطة السياسية احتكارا وتنظيما للاحتكار ، **فان التوزيع في ظل غياب الملكية الفعلية لوسائل الانتاج ، يصبح اساسا ومباشرة موقعا في السلطة .**

يستتبع هذا التحديد ، محاولة اكتشاف اوالية العلاقات التي تحكم التوزيع ـ السلطة . فحين نحدد الملكية بوصفها ملكية حقوقية اساسا ، فاننا نكشف الجذر الاساسي للتوزيع في النمط الوسيط . فهي ملكية بورجوازية فردية ، تنتج عن تفتت العشيرة شكل مراتبية سحب الريع في النمط العثماني ـ **ملكية الدولة لتستبدلها بالطائفة : علاقة قرابة تضطلع بوظيفة علاقات التوزيع كعلاقات سياسية مباشرة .**

هكذا يتحدد الموقع في السلطة ، بموقع الطائفة في السلطة . اي ان الطائفة بوصفها شكل التنظيم الاجتماعي للملكية الحقوقية الفردية ، تصبح الاطار المركزي للصراع على السلطة . اي على التوزيع . ان اوالية هذه العملية اوالية معقدة . **فالاتفاق الطائفي الاول ميثاق ١٩٤٣ عقد في ظل الهيمنة الاستعمارية بين طائفتين اساسيتين : الموارنة والسنة .** جرى على اساسه تقسيم مراكز النفوذ في السلطة بين الطائفتين (**الذي قام بهذا التقسيم هو شرائح**

البورجوازية التجارية الكبرى في الطائفتين ولمصلحتهما المباشرة) .
غير ان هذا الاتفاق هو اتفاق توازن ، يحافظ على توازن فعلي بين الطائفتين من ضمن الغلبة المارونية .

ان التوازن بالغلبة المارونية ، الذي صيغ عام ١٩٤٣ جاء نتيجة عاملين :

- المواقع الفعلية في الملكية الحقوقيــة التي اعطيت زمن الانتداب ، والتي كرست العملية الطويلة لصعــود البورجوازية التجاريــة المارونية منذ اواسط القرن الماضي .
- الوضع العربي الذي كان مقسما الى اقطار وكيانات خاضعة لهيمنة الاستعمار القديم - الانكليزي اساسا - بشكل مباشر او غير مباشر .

ان اوالية هذا التوازن بالغلبــة تخضــع لقانونين اساسيين يحكمانها :

١ - توسع الراسمالية وامتداد مرحلة الانتقــال التي تــدمر انماط الانتاج ما قبل الراسمالية الى مناطق جديدة في دولة لبنــان الكبير . هذا التوحد يوحد الطائفة ويضرب الشكل التدريجي للملكية القديمة .

٢ - التوازن والصراع بين طرفي الوساطة : المراكــز الامبرياليــة والمحيط العربي .

يقود هــذان القانونان الى مفهــوم نطلق عليــه اسم **التوازن بالغلبة** .

ان المستوى السياسي ، الذي يقوم باعادة انتاج النمط الوسيط ، يخضع للعلاقة الجدلية بين هذين القانونين . فتوسع الراسمالية الوسيطة ، يشكل قاعدة وحدة الطائفة وبروز طوائف جديدة . **والتوازن والصراع بين طرفي الوساطة يقوم بكبح امكانيات تفرد احدى الطوائف بالسلطة بشكل مطلق .**

ان الميثاق الوطني ، هو تنظيم هذا التوازن بالغلبة . فجميع الصراعات الطائفية اعادت وتعيد ترتيب التوازن بالغلبة دون ان تطرح هيمنة احدى الطوائف . اي دون ان تطرح تفرد احدى الطوائف بالسلطة السياسية ومحاولتها تفتيت الحركة السياسية للطوائف الاخرى .

ان البقاء ضمن توازن الغلبة ، هو الذي يعيد في التحليل الاخير انتاج نظام الوساطة . لان الهيمنة تعني في ظروف الصراعات بين الاقطار العربية والمراكز الامبريالية اخضاع دور الوساطة لاحد طرفي المعادلة بشكل كامل ، وبالتالي تحطيما لها .

هكذا تحمل الصراعات الطائفية المعنى السياسي ، بوصفها انعكاسا للتجزئة اساسا ، واعادة انتاج لاحدى مناطق حركتها .

٣ ــ الطائفة والشرائح الاجتماعية

استنتجنا حتى الآن ، في سياق تحليلنا للنمط الوسيط ، **ان الصراع الرئيسي داخل لبنان ، هو صراع بين الطوائف ، باعتبار الطائفة علاقة قرابة تضطلع بعلاقة توزيع .** فالتوزيع هو موقع في السلطة كما راينا . **لكنه في المقابل محكوم بعاملين : الموقع من السلطة ، وتراكم راس المال التجاري .** والعلاقة بين العاملين هي

الثروة — علاقة تكاملية . فالموقع من السلطة يسمح بمراكمة الثروة — الرأسمال التجاري ، كما ان الثروة ، الرأسمال التجاري تصبح موقعا في السلطة . داخل هذه العلاقة التكاملية تنشأ المراتبية الاجتماعية داخل الطائفة ، وهي ما سنطلق عليه اسم الشرائح الاجتماعية .

الشريحة الاجتماعية ليست طبقة . فالطبقة تقوم على علاقات الانتاج . اما في واقع عدم وجود علاقات انتاج ، فان شرط وجود الطبقة كشكل للصراع الاجتماعي ليس متوفرا . فالمراتبية الاجتماعية ، التي تنشأ داخل توزيع الريوع في لبنان ، هي انعكاس لوجود توزيع غير متساو للريوع على الافراد ، وهذا بدوره هو نتيجة تراكم الرأسمال التجاري بوصفه قائما ضمن قواعد الحق البورجوازي .

كي نستطيع تحليل هذه المراتبية الاجتماعية بشكل عام ، سوف ندرس اوالية الاجور في النمط الوسيط .

نرى ، ان اجور العمل غير المنتج في النمط الرأسمالي ، هي جزء يقتطع من فائض القيمة في القطاعات المنتجة ، ويخضع لمقاييس الاجور في القطاعات المنتجة . اي ان الصراع الطبقي في القطاع المهيمن — الصناعة — هو الذي يضع مقاييس الاجور في المجتمع بشكل عام .

اما في النمط الرأسمالي الوسيط ، فان الاجور هي جزء يقتطع من الريع ، وهي موضوع صراع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة . غير ان الصراع الذي تقوم به شرائح « البورجوازية الصغيرة » العاملة في القطاعات غير المنتجة (الخدمات ، التجارة) وهي

القطاعات الاساسية ، لا يشكل لحظة صراع على السلطة . في المقابل ، فان الصراع الطبقي في تدرجاته المختلفة يطرح مسألة السلطة ، اي مسألة هيمنة الطبقة البورجوازية على المجتمع . **اما هنا ، فان الصراع على الاجور ليس لحظة في صراع طبقي على وسائل الانتاج او على السلطة . انه صراع على اقتسام الثروة .** لذلك لا يستطيع اختراق آفاقه « الاقتصادية » وصولا الى المستوى السياسي . بل يقوم بدور متمايز داخل الوحدة الاساسية ، الطائفة ، التي ينعكس صراعها في المستوى السياسي ، على مجمل الاجور (زيادة حصة الطائفة في الوظائف العامة ...) **اي على نسب اقتسام الثروة بين الطوائف ، الذي ينعكس بدوره على المراتبية الاجتماعية داخل كل طائفة . يقود هذا التحليل مباشرة ، الى استحالة تكون حركة سياسية خاصة بالبورجوازية الصغيرة . اذ تنضبط الشرائح البورجوازية الصغيرة باطارات الصراع السياسي العامة : اي الطوائف .**

ان النتائج التي وصلنا اليها ، تعني عدم قدرة التحليل على كشف الواقع . لان التحليل بقي حتى الآن في اطار التجزئة كواقع معطى ، حاجبا اياها بوصفها جزءا من العملية الاستعمارية . باعتبار الطائفة ، اطارا سياسيا متماسكا ، يقودنا الى دائرية التوازن بالغلبة التي لا مخرج منها . وهذا ما تبشر به بالضبط ايديولوجية الكيان .

لنحاول طرح المسألة بشكل آخر .

وحدة الطائفة التي اشرنا اليها ليست وحدة مطلقة . فهي تخضع لتمايزات وصراعات اجتماعية « داخلية » . لكن هذه الصراعات تبقى هامشية امام الصراع الرئيسي على السلطة . لذلك

تتوحد الطائفة المارونية ، حول البورجوازية الكبرى ، لتشكل وحدة متماسكة (٤) . لان هذه الوحدة هي شرط الغلبة المارونية من جهة ، ولانها تقوم كذلك على رفض منطق النضال القومي باعتباره تهديدا مباشرا لوجودها كطائفة غالبـــة وكطائفة . **فشرط ولادة الطائفة ، ارتبط بالتجزئة ، واعادة انتاج الكيان ــ التجزئة لا تتم الا بوجود الطائفة الغالبة .**

اما « الطائفة » السنية ، فان موضوعة وحدتها تبدو اكثر تعقيدا . فاذا اخذنا المقياس « الاقتصادي » لشرط وحدة الطائفة ، فانه مقياس متوفر بقدر توفره في الطائفة المارونية . **لكنه هنا لا يوحد الطائفة** . بل تبقى مفتتـــة في زعامات صغيرة وكبيرة وتنظيمـــات بورجوازية صغيرة متنوعة ، وبذلك تتعدد ادوات صراعها السياسي والمسلح بشكل لا يمكن مقارنته مطلقا بالطائفة المارونية .

اذا حاولنا تفسير هذه الظاهرة ، **بمقارنتها ببعض مناطق الجبل** المارونية ، حيث لا تزال الزعامات العائلية تلعب دورا اساسيا ، فان هذه المقارنة تسقط امام واقع كون المناطق الرئيسية لتواجد « السنة » هي المدن اللبنانية الكبرى : بيروت ، طرابلس ، صيدا ، حيث استكملت مرحلة الانتقال . اي ان هذه الظاهرة تختلف نوعيا عن الظاهرة الهامشية المارونية (بعض مناطق الجبل حيث لم تستكمل مرحلة الانتقال وبقيت العشيرة تلعب دورا سياسيا : الشمال الماروني مثلا) .

قد نقوم بمحاولة تقديم تفسير تاريخي : « فالطائفة » السنيـــة لم تتكون كطائفة الا حديثا . اي بعد هزيمة السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية . لذلك فالوعي السني « الطائفي » هو وعي قومي ،

بمعنى ارتباط مفهوم الامة بتراث ايديولوجي اسلامي واضح . ووجود الطائفة الحديث لا بد وان ينعكس على تركيبها الداخلي . يساهم هذا التفسير التاريخي في تقديم اضاءة المسألة ، لكنه لا يجيب عليها .

تعود هذه الظاهرة اذن الى سبب آخر : **فالتفتت السياسي في الشارع السني يجري لحمه في ظروف محددة . اي في ظرف تأزم الصراع القومي مع الامبريالية .** في هذه الحالة المحددة ، يلعب العامل القومي دوره في تفتيت الطائفة السنية ولحمتها : **تفتيتها : بمعنى طرح مهام تتجاوز الشرائح البورجوازية الكبيرة السنية وعلاقتها بالتوزيع . ولحمتها : عبر اخضاع النضال القومي للاهداف المرحلية التي ترسمها هذه الشرائح البورجوازية . في ظل مستوى صراعي على الساحة القومية ، لا تستطيع فيه القيادة البورجوازية الوطنية لحركة التحرر العربي ، والتي في السلطة تجاوزه حين تصطدم بجدار التجزئة ، جدار قطع الجسور مع العدو الامبريالي . هكذا تعيد التجزئة والتوازن بين الاقطار العربية والامبريالية ، انتاج قيادة الشريحة البورجوازية الكبيرة للطائفة السنية .**

ان هذه القيادة السياسية للطائفة ، لا توحد الطائفة الا في لحظات اختلال التوازن بين الاقطار العربية والامبريالية . **لكنها لا تستطيع الاحتفاظ بقيادتها الا ضمن اعتبار شروط التجزئة كمعطى لا يطرح على بساط البحث .**

توضح ثورة ١٩٥٨ بالتجربة التاريخية ، صحة هذا التحليل . فاختلال التوازن اللبناني ، كان نتيجة مباشرة للمد القومي الذي اطلقته الحركة الناصرية بنضالاتها ضد الاستعمار وبتجربتها

الوحدوية . **لكن اختلال التوازن هــذا ، ضبط في الصراع السياسي المسلح على السلطة من قبل البورجوازية السنية الكبيرة .** لانه حين اصطدم فعليا بجدار الصدام بالامبرياليين الاميركيين ، بعد غــزو المارينز الاميركيين للبنان ، **اضطرت القيادة الناصرية باعتبارها قيادة بورجوازية وطنية في السلطة ان لا تحسم صراعها مع الولايــات المتحدة .** فتمت اتفاقية ناصر ، مورفي ، شهاب ، التي اقامت التوازن العربي الاميركي ، والتوازن اللبناني — اللبناني من جديد . **هكــذا استطاعت الطائفة السنية ان تعزز مواقعها في السلطة ، دون ان يطرح المد القومي المسألة اللبنانية على بساط العملية الثورية بشكل جذري .**

الانتاج واللاانتاج

يقوم تحليلنا للنمط الوسيط ، على قاعدة اساسية ، **هــي استبداله للانتاج بالرواج . فدورة الرأسمال الاجتماعي محكومة بالرأسمال التجاري ، بوصفها المهيمن على حركة الاقتصاد العامة . غير ان هذا التحليل يبقى ناقصا ، اذا لم نر علاقة الرأسمال التجاري بالرأسمال المنتج .** فالاقتصاد الوسيط ليس فقط ، وبالمطلق اقتصادا لا ينتج شيئا ، لكنه يخضع الانتاج للاانتاج ، اي يهمشه الى اقصى الدرجات . فالرأسمال الاجتماعي الذي يبدو مفتتا في القطاعــات الاقتصادية الثلاثة ، يجري توحيده داخل الرأسمال التجاري كملحق في حركة هذا الرأسمال العامــة . **ان الرأسمال التجاري في النمط الوسيط ، ليس وظيفة من وظائف الرأسمال الاجتماعي ، بل شكله السائد .** هنا الرواج ليس لحظة من دورة الانتاج . بل على العكس من ذلك ، **فالانتاج خاضع لحركة الرأسمال التجاري ودوره الوسيط .**

لنأخذ جدول مقارنة لتطور القوى العاملة في لبنان بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ ، ولتوزيع العاملين بحسب القطاعات :

المعطيات	السنة ١٩٦٤	١٩٧٠	الفرق
عدد السكان الاجمالي	٢١٧٩٦٣٤	٢٤٠٠٠٠٠	+٢ ٪ سنويا
نسبة عناصر القوى العاملة	٣٢٫٧ ٪	٢٧ ٪	—١٫٤ ٪
عدد العاملين	٦٣٥٠٠٠	٥٢٨٠٠٠	
نسبة العاملين	٢٩٫١ ٪	٢٥ ٪	—١٫٤ ٪
نسبة العاطلين عن العمل	٢٠ ٪	٨٫١ ٪	—٩٫١١ ٪
توزيع العاملين حسب القطاعات	٪	٪	٪
الزراعة	٤٥٫٢	١٨٫٩	—٢٦٫٤
الصناعة	٢٠٫١	٢٤٫٣	+٤٫٢
الخدمات	٣٤٫٦	٥٦٫٨	+٢٢٫٢

١ — يقيم هذا الجدول مقارنة بين المعطيات الاحصائية المقدرة لسنة ١٩٦٤ من قبل لوسيان بيروتي في كتابه Probleme de l'emploi au Liban ومعطيات دراسة القوى العاملة في لبنان ١٩٧٠ (وزارة التصميم العام) . ان الفرق بين معدل زيادة السكان الذي يعتمده بيروتي ٢٫٤ ٪ والمعدل المحسوب في دراسة وزارة التصميم يؤدي الى تضخيم الفرق بين سلسلتي ارقام الجدول السابق . اذ يضخم عدد السكان الاجمالي . الا ان هذا الخطأ لا يغير باعتقادنا الموجهة التطورية العامة التي للارقام .

يخدم هذا الجدول كمؤشر لانهيار القطاعات المنتجة ، واتباعها

الثاني الشهابي للعهد يؤشر كونه في هي واهميته • **بالقطاع اللامنتج** والتي ، ١٩٥٨ بعد اتت التي الثانية الانتقال لمرحلة فعلي كاستكمال تمثلت برسملة الريف على نطاق واسع ، وتورم القطاع الثالث ، وتحوله الى القطاع المهيمن بشكل مطلق .

ان حركة الرأسمال التجاري تحكم وتهمش الرأسمال المنتج . اي تحيله الى مجرد تابع لحركتها . فتصبح الصناعة والزراعة لحظة في حركة هذا الرأسمال . ان الميل العام الذي نلحظه في الجدول السابق هو ميل الى ضرب الانتاج ، وقذف المنتجين من العمل المنتج الى العمل اللامنتج من الريف الى المدينة ومن المدينة الى الهجرة نحو الاقطار العربية المنتجة للنفط .

ان المؤشر الاساسي على المستوى النظري الذي نخلص اليه ، هو عدم وجود استقلالية لدورة رأس المال المنتج ، وبالتالي ، تبعيته المطلقة للرأسمال التجاري . هذه التبعية التي سوف تنعكس على الشرائح الاجتماعية بشكل مباشر .

فاذا كان الريف يخضع للرسملة ، ويخضع للزراعات التصديرية الخاضعة بدورها لاوالية التصدير (التجارة) فان الصناعات الخفيفة لا تتشكل كصناعة بل كصناعات . وهذا يعني ان الرأسمال المنتج مرتبط بدور لبنان الوسيط : **صناعة تحويلية خفيفة تجهز السلع المستوردة من المركز لتعيد تصديرها الى المحيط العربي . اي ان تركيبة الصناعات المرتبطة بالاستيراد — التصدير ، لا تسمح بتبادل بين الصناعات ، اي لا توحدها كصناعة مركبة** . فالصناعات لا تتوحد الا مفتتة داخل حركة الرأسمال التجاري . **اي ان النمو الصناعي هو نمو ظرفي خارجي الوجهة مرتبط بدورة الرساميل في المركز . فهو**

هامشي نتيجة ركود نمو الصناعة التي لا تزال تراوح مع البناء في حدود ٢٢ ٪ من الدخل القومي منذ عام ١٩٦٥ . وهذا الرقم ٢٢ ٪ هو رقم يغش ، لان نمو البناء يخفف من فعاليته من جهة ، ولاننا لا نستطيع حسابه ضمن دورة صناعية خاصة به من جهة ثانية . **فالصناعة هي مصدر هامشي للثروة ولا تقوم الا على هذا الاساس ،** فانخفاض اجور العاملين فيها ، هو الذي يشكل ارضية نمو الصناعة الوسيطة : جلب الرساميل الاجنبية وتوظيف رساميل وطنية : اي نقل مراحل معينة من دورة الانتاج من المركز الى لبنان .

ان انخفاض الاجور في الصناعة الوسيطة بالنسبة للاجور في المركز وللاجور في القطاع الثالث ، هو قاعدة نموها بوصفها تشترك في التبادل اللامتكافىء ضمن دائرة الوساطة الاقتصادية . من هنا فهي لا تحكم بدورة الرأسمال المنتج في المركز الا في التحليل الاخير ، بوصفها جزءا من تصدير السلع التي تجهز في لبنان .

هكذا ، فنمو الصناعة في لبنان مرهون بهامشيتها . **انها لا تستطيع ان تقيم دورتها المستقلة في شروط هيمنة الرأسمال التجاري شرط تكونها كصناعات . فهي لا تنشأ الا كجزء من حركته ويصبح نموها بالتالي مشروطا بهامشيتها ، كما تشكل هذه الهامشية حدود نموها .**

اذا اردنا ربط هذا التحليل لهامشية الصناعة بالحركة الاجتماعية العامة في لبنان ، فاننا نتوقف عند نقطتين اساسيتين :

١ — ان حجم الصناعة في الثروة ، هو حجم هامشي . اي انها ملحق بحركة الراسمال التجاري ، **لا تستطيع الانفصال عنه لتشكل**

دورتها المستقلة ، لانها بذلك تضرب شرط وجودها .

٢ ـ يستتبع هذا موضوعة تدني الاجور في القطاع الصناعي . هذا التدني هو شرط دورها كصناعة وسيطة من جهة ، وهو نتيجة هامشيتها في الثروة الوطنية من جهة اخرى . فالاجور المنخفضة التي تخضع حركتها للصراعات الطبقية ، تصبح جزءا من العامل البنيوي الذي يشل تكون الطبقة العاملة كطبقة سياسية على المستوى الوطني . فالطبقة العاملة ، تتكون كطبقة سياسية حتى تكون احدى الطبقات الرئيسية التي تنتج الثروة في المجتمع ، وتصبح بنضالاتها العفوية رافدا اوليا لقدرتها على التوحد في المستوى السياسي كطبقة سياسية ، تحمل بديل النمط الرأسمالي . اي ان تشكلها كطبقة سياسية مشروط بحجمها الاساسي في الانتاج .

اما حين يكون الانتاج الصناعي هامشيا في حركة الرأسمال الاجتماعي . فان قدرة نضالات الطبقة العاملة على التوحد في المستوى السياسي تصبح شبه معدومة ، لانها لا تحمل بديل نظام الوساطة من داخله . اي انها كطبقة ليست جزءا اساسيا من عملية تراكم الثروة ، وبالتالي فهي لا تحمل في داخلها قدرة على النمو كطبقة سياسية ، اي ان الطبقة العاملة لا تدخل في الصراع السياسي (مكان تقاسم الثروة الفعلية) كطبقة بل كشريحة اجتماعية . فالنضالات الجزئية الاقتصادية التي تخاض داخل المصنع ، لا تتوحد في حركة « الطبقة العاملة الصناعية » السياسي . بل تتوحد داخل التنظيم العام النقابي للشغيلة الذي تقوده بورجوازية الخدمات الصغيرة ، بوصفها الشريحة الاكثر فاعلية في عملية تراكم الثروة .

فليس عبثا ان يقاد الاتحاد العمالي العام من نقابة موظفي المصارف . وليس عبثا انتقال الحركة النقابية من القيادة السياسية **لحـــزب الشعب** الذي نشأ كتوحيد لنضالات عمالية وحرفية في العشرينات ، لتنتقل الى قيادة البورجوازية الصغيرة في القطاع الثالث . **فالتفسير السياسي الذي يعطيه كولان (٥) لهذا التحـــول ضرب الحـــزب الشيوعي ، ليس سببا بل نتيجة لهذا التحول في بنية الاقتصاد نحـــو اللاانتاج ــ الوساطة .**

ان اخضاع النضالات الجزئية في المصانع لحركة النضال المطلبي الذي تخوضه البورجوازية الصغيرة ، يعني عمليا دخول هذا النضال في اطار الصراع الطائفي .

لقد رأينا من تحليلنا للنضالات الاجتماعية للبورجوازية الصغيرة من اجل تحسين شروط المعيشة (الاجور ، الايجارات ...) انها لا تستطيع ان تتشكل كنضالات مستقلة . **بل تدخل فعليا ضمن دائرة الصراع الطائفي بوصفه الصراع الاساسي علـــى اقتسام الثروة وتوزيعها . وحين توحد نضالات عمال المصانع في حركة البورجوازية الصغيرة ، فانها لا توحد فعليا ، بل تفتـــح على الصراع الاساسي الطائفي ، لتتشكل كجزء منه .**

ينهي هذا التحليل وهمين ايديولوجيين شائعين :

١ ــ الوهم الاول : الطبقة ــ الطائفة

ان اكثرية العمال في لبنان ، شيعة . والمناطق الشيعية في ضواحي بيروت وفي المناطق (الجنوب ، البقاع) هي اكثر المناطق فقرا وحرمانا في لبنان . والطائفة الشيعية كطائفة هي اكثر الطوائف

استضعافا في المستوى السياسي . اذن تصبح الطائفة الشيعية طائفة طبقة .

يهمل هذا الطرح الايديولوجي اوالية تكون الطائفة الشيعية . فالطائفة الشيعية ، لم تتكون كطائفة الا حديثا . اي ضمن شروط توسع مرحلة الانتقال لتشمل مناطق جديدة في لبنان . ادى هذا التوسع الى ضرب نمط الانتاج ، عبر تفريغ الجنوب من سكانه بشكل تصاعدي ليشكلوا تدريجيا جزءا من قطاع الخدمات وليكونوا وقود الصناعات الخفيفة (يد عاملة رخيصة ، تتفتت علاقاتها القديمة) .

فلقد ارتبطت بدايات تكون الشيعة كطائفة سياسية ، ارتبطت برسملة الريف ، وبحركة النزوح منه بشكل واسع . اي انها تعيد تطبيق القانون الاساسي الذي حكم الطوائف في لبنان في القرن الماضي . وقد ارتبطت برساميل تجارية شيعية (مهجرية في الاساس) تبحث لنفسها عن مكان فعلي في المستوى السياسي . اي ان تكون الشيعة كطائفة سياسية يقف على ارضية موضوعية ، هي توسع الراسمالية الوسيطة . لكن هذا التكون ليس جوابا ميكانيكيا على هذه الظاهرة . انه تكون صراعي . اي ان وحدة الطائفة كعلاقة قرابة تضطلع بوظيفة التوزيع تصطدم بالعشيرة بوصفها اطار نمط انتاج سابق ، تحطمها لتدرجها في وحدة الطائفة . وهذا يفسر الصراعات البالغة الدلالة بين زعامة الطائفة المتمثلة بالمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى والزعامات شبه الاقطاعية . كما تصطدم بالعشيرة في وظيفتها الجديدة كاطار للتوزيع في المدن وفي المناطق الريفية التي دخلها الراسمال الوسيط . هذا الصراع الذي يحسم فعليا بالممارسة اي

بتنظيم الطائفة كطائفة وكقنوات توزيع .

غير ان النقطة الصراعية المركزية التي تخوضها الطائفة الشيعية في مرحلة تكونها هي الاصطدام بجهاز الدولة . فاذا كانت الخلافات العشائرية في المناطق النائية تضبط وتحل بواسطة الجيش (المكتب الثاني) فانها اليوم ولاول مرة تضبط وتوحد بواسطة مؤسسة طائفية توحد الطائفة . هذا هو احد اوجه الصراع الحاد بين الدولة والمجلس الشيعي الاعلى . وهذا هو احد اسباب تمركز الصراعات المسلحة في الصدام الاخير في ضواحي بيروت الشرقية حيث اكثرية شيعية من العمال والعاطلين عن العمل وصغار البورجوازيين . ان بروز الطائفة الشيعية على المستوى السياسي يعني بروز حقيقة جديدة تضاف الى حقائق التوازن اللبناني . فهذا التوازن الذي سقط بدخول المقاومة يتشكل اليوم في الصراع الفعلي المسلح .

داخل الطائفة اذن (رغم حرمانها العام) تتشكل شرائح اجتماعية مختلفة . تتوحد كطائفة في شروط دائرة المستوى السياسي اللبناني . هذا التوحد بين شرائح اجتماعية مختلفة مشروط باعادة انتاج التجزئة ، التي توظف الاطار الصراعي داخل قناة ضيقة هي التوزيع القائم على الوساطة . والتي تعيد انتاج هيمنة القيادات البورجوازية على الطائفة ككل .

٢ ــ الوهم الثاني : الطائفة تكبح الصراع الطبقي

ان الوهم الثاني : الطائفية تكبح الصراع الطبقي ، وهو الاكثر خطورة . لانه يقف على اجتزاءات ماركسية « ان تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع بين الطبقات » . ليعتبر :

أ ــ الطائفة ايديولوجيا ، اي انها ترسب من انماط انتاج اخرى ما

قبل رأسمالية . ويوحد الطائفة بالعائلة والعشيرة والاقطاع السياسي . باعتبارها ظاهرات مترسبة من نمط انتاج ما قبل رأسمالي ، وهي بالتالي ظاهرات ايديولوجية .

ب ــ ينطلق من ان نمط الانتاج السائد في لبنان ، هو نمط الانتاج الرأسمالي . وبذلك يهمل الوساطة او يجعلها تابعة لدورة انتاج رأسمالية .

ج ــ اذن ، في ظل سيادة نمط الانتاج الرأسمالي ، تصبح الترسبات الايديولوجية عائقا لنمو الرأسمالية ، وكابحا للصراع الطبقي .

يقف هذا التحليل على ارضية ايديولوجية تعتبر النمط السائد في لبنان هو النمط الرأسمالي ولا تستطيع التمييز بين النمط الرأسمالي والنمط الوسيط . فالنمط الوسيط السائد في لبنان ، لا يخضع لدورة انتاج ، بل يخضع لحركة الرأسمال التجاري ، هنا يقع الخطأ الاساسي في التحليل الذي يهمل دراسة الواقع العيني ، وينصرف الى اسقاط تحليلات جاهزة او شبه جاهزة عليه . فالفرق بين النمطين الراسمالي والوسيط فرق شاسع لا تغطيه النوايا « الحسنة » .

لقد قامت الرأسمالية الوسيطة بضرب علاقات الانتاج القديمة لتحل مكانها حركة الرأسمال التجاري ، فاستبدل توزيع وسائل الانتاج بتوزيع الريوع . على هذه القاعدة توحدت الطوائف ، لتشكل توازناتها في المستوى السياسي . فالرأسمالية الوسيطة ملازمة للكيان . اي انها جزء من عملية التجزئة . ان العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقوم في النمط الوسيط ليست ترسبات ايديولوجية . انها

اشكال جديدة تضطلع بوظائف جديدة . من هنا ضربت الاشكال الاجتماعية القديمة وادخلتها مفتتة في الشكل الاجتماعي الجديد . هنا تسقط مقولة « الاقطاع السياسي اداة السيطرة البورجوازية » بسقوط الاقطاع نفسه عبر تعميم الراسمالية الوسيطة . وما وهم الاقطاع السياسي الا التعبير الايديولوجي عن ازمنة الانتقال المتفاوتة في لبنان الكبير ، حيث ينجز الانتقال الى الراسمالية الوسيطة في فترات متفاوتة .

يقود هذا الافتراض الاساسي الى استحالة وجود صراع طبقي متبلور في اطار الكيان الوسيط . فشرط تبلور الطبقات كطبقات سياسية ، اي كطبقات تمارس النضال السياسي غير متوفر في اطار الوساطة الاقتصادية المهيمنة . **فالشرائح الاجتماعية التي تناضل من اجل تحسين شروطها المعيشية لا تتوحد الا من خارجها اي في المستوى السياسي ، حيث ينعكس الصراع السياسي عليها ليوحدها داخل الطوائف** . من هنا لا تستطيع الصراعات الطائفية ان تمس المستوى السياسي بشكل جذري اذا لم تكن تعبيرا اوليا عن تغيرات وطنية جذرية في المحيط العربي ، تضع الهيمنة الامبريالية على بساط الممارسة النضالية الفعلية ، وتنفي الوساطة ، عبر نفيها الكامل للنهب الامبريالي .

ان افتراض الطائفة ككابح للصراع الطبقي ، هو مفهوم ايديولوجي يخفي ممارسة فعلية ، تقوم على اعتبار التجزئة واقعا مسلما به بشكل نهائي او واقعا يجب تأجيل البحث به حتى استكمال التحولات الاشتراكية في الاقطار والكيانات . هكذا تصبح

هذه الممارسة في التحليل الاخير خـارج النضال الوحدوي القومي وتنقاد بنيويا الى الارتباط بالخارج .

يخفي هذا المفهوم ممارسة فعلية للصراع الطائفي تحت لفظية الصراع الطبقي . فيقوم فعليا بتفتيت الشارع الوطني ويساهم في توحيد الطائفة المارونية تحت القبضة الفاشية لحزب الكتائب . **اي ان اخفاء الاطار الفعلي للصراع داخل الكيان يقود الى وهم امكانية المسير الى الثورة الاشتراكية اللبنانية .** هذا الوهم الذي لا يستطيع القفز على الصراع الطائفي ، فيمارسه فعليا . دون ان يستطيع صياغة تكتيكات تناسب المرحلة .

ان هذا التحليل هو الوجه الآخر والمبسط للايديولوجيا اليمينية الفعلية ــ شيحا وحبشي . التي تقوم على ازلية الكيان التجارة ، لتصوغ دائرية التوازن الطائفي . اما هنا فينقلب هذا التحليل على راسه بلغة تحديثية ، ليقبل الكيان كاطار للصراع الاجتماعي وليحجب التناقض الرئيسي في المنطقة العربية ، التناقض بين حركة التحرر الوطني العربية والامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني العدواني .

٤ ــ دائرية الصراع الطائفي

لقد حاولنا في سياق هذا التحليل دراسة النمط اللبناني باعتباره جزءا من تجزئة المنطقة العربية بالهيمنـــة الامبريالية . واكتشفنا موضوعة التوازن والسلطة .

غير ان قراءة سريعة ووحيدة الجانب ، لتحليل الصراع الطائفي ، تستطيع ان تجرده من اساسه بوصفه انعكاسا لسيطرة الراسمالية الوسيطة ، في خضم محيط من الصراع ــ التوازن بين حركة التحرر

العربية والامبريالية .

لذلك تخرج هذه القراءة باستنتاج دائرية الصراع الطائفي على الطريقة الخلدونية . اي باستبدال العصبية بالطائفة . ان هـــذا الاستنتاج الدائري ، لا يجد اساسه الا في اعتبار التجزئة كمعطى وحجب التناقض الرئيسي بين الحركة الوطنية العربية والامبريالية . وحجب واقع الكيان باعتباره نقطة توازن هذا الصراع . لذلك فالصراع الطائفي ليس دائريا ، الا بمقدار عدم وجود القدرة على الحسم في الحركة الوطنية العربية . **هذه القدرة على الحسم لن تتشكل الا في لهب الصراع مع العدو الرئيسي الاسرائيلي الاميركي .**

ان انفجار الصراع الطائفي في لبنان عام ١٩٥٨ كان كما اسلفنا ، نتيجة حتمية لاختلال التوازن بين المحيط العربي بقيادة عبد الناصر والمركز الامبريالي . وعودة التوازن كانت نتيجة عدم قدرة القيـــادة البورجوازية العربية على الحسم . اما الآن ، فحين يتكرر الصراع الطائفي بصيغ جديدة واكثر عنفا ، فانه نتيجة لاختلال التوازن الذي عبرت عنه حرب ٦٧ العدوانية بالهجمة الامبريالية الشرسة علــى القيادة البورجوازية الوطنية لتدجينها . هكذا برزت المقاومة بأفق قطري يتلمس وجهته القومية بالممارسة ، لتشكل نقطة جذب فعلية الى التناقض الرئيسي بالممارسة اليومية المسلحة . وهي بهذا المعنى ، ادخلت الى لبنان اختلالا في توازنه السياسي . **فالمقاومة ليست على المستوى البنيوي سلطة عربية يمكن اقامة توازن معها . بل هي قوة جماهيرية لا يمكن تدجينها الا بتصفيتها . من هنا دورها الثوري في المرحلة الراهنة . باعتبار استحالة اقامة توازن نهائي معها في الميزان الفعلي للصراع العربي ـــ الاسرائيلي .**

ان هذا يعني على المستوى اللبناني حقيقة اساسية : فالصراع الطائفي في لبنان هو انعكاس مباشر للصراع القومي في سبيل التحرر من القبضة الامبريالية . وهو بهذا المعنى ، وفي التحليل الاخير الشكل المؤقت للصراع الطبقي العربي في الساحة اللبنانية .

انه شكل صراع لان الصراعات تستعير الاشكال القديمة لتدمرها في الصراع نفسه . ففي ظل الكيان ، وفي اطار التوازن العربي ـ الامبريالي **(هذا التوازن هو لحظة في الصراع وليس نهايته)** تصبح الطوائف اطر الصراع الوطني العربي ، لانها الشكل اللبناني الذي تفرزه البنية .

وهو شكل مؤقت لانه يقوم على عدم قدرة الحركة الوطنية العربية على حسم تناقضها الرئيسي مع الامبريالية . **لذلك فان اعادة انتاج الشكل الطائفي مرهونة باعادة انتاج الكيان ـ التجزئة .** من هنا قدرة الصراع القومي على طرح المسألة اللبنانية على بساط البحث في شروط وصول التناقض الرئيسي الى نقطة الانفجار الموضوعية في الحرب الشعبية الوطنية . هنا تسقط مقولات اليمين اللبناني « الذكي » القائمة على تكثيف التوزيع واعادة بنائه بشكل متوازن . لان المسألة القومية تستطيع اعادة صياغة التحالفات الاجتماعية بشكل جديد ورمي الاقتصادوية في مكانها الطبيعي بوصفها ايديولوجية كاذبة . ان الصراع الوطني داخل جبهة وطنية عربية متحدة تضم جميع الطبقات الوطنية بقيادة الطبقة العاملة العربية ، هو الاطار النضالي الذي سيوحد جميع الشرائح الاجتماعية الوطنية في لبنان ليسقط الصراع الطائفي ، بعد ان يستنفد دوره بوصفه شكلا مؤقتا للصراع الطبقي .

ان هذه العملية هي عملية طويلة ومعقدة ومليئة بالمنعطفات . لان كل التحولات الكبرى لا تتم بشكل ميكانيكي ، بل هي لحظة تلخص الماضي والحاضر في لهب الصراع الذي يصنع المستقبل .

ان الصراع الطائفي اللبناني ، الذي يأخذ اليوم شكل قتال اهلي ، سوف يسقط نهائيا داخل عملية انجاز الثورة العربية .

---

1 - Karl marx : Misére de la philosophie . page 160 .

٢ ـــ ابن خلدون : **المقدمة** . دار احياء التراث العربي ـــ بيروت . الطبعة الثالثة بدون تاريخ . ص ١٣١ ـــ ١٣٢ .

٣ ـــ وضاح شرارة : **في اصول لبنان الطائفي . اليمن الجماهيري** . دار الطليعة ، بيروت .

٤ ـــ ان وحدة الطائفة المارونية ، هي وحدة ضمن اتجاهين تاريخيين : اتجاه متصلب ، وآخر متفتح . ونقطة توازنهما هي نقطة توازن الكيان نفسه . لذلك يعبران عن وحدة فعلية ، اي عن توازن تقيمه اقلية مسيطرة ولا يغلب احد الاتجاهين الا نتيجة توازنات الوضع العربي .

٥ ـــ جاك كولان : **الحركة النقابية في لبنان** . دار الفارابي ـــ بيروت .